افتتح مخفر أبو فطيرة وشدد على تحديث وتطوير الأجهزة

الدوسري: المواطن شريك أساسي في العملية الأمنية

■ المخفر واجهة وزارة الداخلية ويعتبر حلقة الوصل الأولى بين رجل الأمن والمواطن

■ تجهيزات حديثة تتماشى مع النهضة الحضارية والأمنية التي تشهدها البلاد

الدوسري يفتتح مخفر أبو فطيرة

ضمن سلسلة المشاريع الانشائية المتوالية لوزارة الداخلية وفي إطار خطة الوزارة الهادفة الى تحديث وتطوير مخافر الشرطة في مختلف مناطق البلاد، افتتح وكيل وزارة الداخلية الفريق محمود محمد الدوسري امس مخفر منطقة ابو فطيرة التابع لمديرية امن مبارك الكبير، حيث كان في استقباله وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الخدمات المساندة اللواء زهير نصر الله ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الامن العام بالإنابة اللواء ابراهيم الطراح، ومدير عام مديرية امن مبارك الكبير اللواء فؤاد الأنصري وعدد من القيادات الأمنية المختصة.

وأكد الفريق الدوسري خلال هذه المناسبة ان المخفر يعد حلقة الوصل الأولى بين رجل الامن والمواطن لبناء شراكة حقيقية يعتبر فيها المواطن شريكا أساسيا في العملية الأمنية حيث ان المواطنين والمقيمين هم الجناح الرافد والركيزة الأساسية لرجال الأمن.

وأشار إلى أن حرص القيادة العليا لوزارة الداخلية على تحديث وتطوير كافة الأجهزة والقطاعات الأمنية المختلفة يأتي في إطار رؤية استراتيجية شاملة تستهدف تفعيل العمل الأمني بما يواكب مستجدات العصر وبما يجسد اهتمام وزارة الداخلية بالمواطنين، ويحقق الصالح العام ويرفع مستوى الأداء الشرطي لخدمة منظومة الأمن الاجتماعي.

واستمع الفريق الدوسري الى ايجاز من مدير عام الإدارة العامة للإنشاءات والصيانة بالإنابة العميد يوسف البطي، عن المبنى الجديد وما يضمه المخفر من إدارات أمنية تخدم المواطنين والمقيمين والتي تضم كتبة المخفر والأحوال وغرفة الانتظار ومكاتب التحقيق ونظارة الرجال والنساء وقاعة التدريب الخاصة بالضباط الجدد ومكتب المباحث الجنائية وإدارة مراكز خدمة مبارك الكبير وما تم تزويده به من تجهيزات حديثة من أجل إحداث نقلة نوعية تتماشى مع النهضة الحضارية والأمنية التي تشهدها البلاد بصفة عامة ووزارة الداخلية بصفة خاصة لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين وتوفير الأمن والأمان على أرض الكويت.

كما قام الفريق الدوسري بزيارة هيئة الخدمة الوطنية العسكرية التابعة للجيش.

وأضاف الفريق الدوسري ان تطوير وتحديث مرافق وزارة الداخلية من أساسيات العمل الأمني لأن ذلك يلبي احتياجات رجل الأمن للتعامل مع أي احداثيات مهما كان نوعها، مشيرا إلى ان مرافق وزارة الداخلية ليست كغيرها من المباني ويجب أن يراعى فيها نوعية العمل المطلوب كأجهزة أمنية، وتهيئة المبنى لتقديم الخدمات للجمهور.

من جانبه، أعرب اللواء الطراح عن شكره وتقديره لدعم القيادة العليا لوزارة الداخلية لقطاع الامن العام، مجددا العهد ان يبقى رجال الامن العين الساهرة لحماية وطننا الحبيب في كل المواقع.

رافقه في الجولة مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني العميد عادل أحمد الحشاش.

ضمن فعاليات «بتعاونكم نجملها»

الشريكة: مصادرة وإتلاف 160 كجم من المواد الغذائية غير الصالحة وتحرير 9 مخالفات أغذية وإعلان

أحد المفتشين يقوم بفحص الأغذية

في إطار الحملة التي اطلقتها إدارة العلاقات العامة " بتعاونكم نجملها بالتعاون مع إدارات النظافة العامة وإشغالات الطرق ، إدارات التدقيق ومتابعة خدمات البلدية ، فرق الطوارئ ، اقسام الإزالة بجميع أفرع البلدية بالمحافظات لإزالة كل ما يشوه المنظر العام والارتقاء بمستوى النظافة بكافة المحافظات شن فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة الفروانية ممثلا في النوبة (ب) جولة تفتيشية استهدفت المحلات والأسواق المركزية التي تقوم ببيع وتداول المواد الغذائية بمنطقة خيطان بالمحافظة.

وفي هذا السياق أوضح رئيس فريق الطوارئ بفرع بلدية المحافظة أحمد الشريكه بأن الجولة جاءت في سياق تواصل الحملات التي ينفذها فريق الطوارئ بفرع بلدية المحافظة ضمن فعاليات الحملة التي أطلقتها إدارة العلاقات العامة "بتعاونكم نجملها لإزالة كل ما يشوه المنظر العام والارتقاء بمستوى النظافة بكافة المحافظات والتأكد من سلامة المواد الغذائية التي تقدم في المطاعم والمحلات للمستهلك والتأكد من التزامهم وتطبيقهم كافة الاشتراطات التي وضعته البلدية بخصوص لائحة المحلات والإعلانات .

تتمات

تركيا :

الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار ، وسفير دولة الكويت لدى تركيا غسان الزواوي .

في سياق متصل أعرب رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم ، عن تقدير بلاده للجهود السياسية التي يبذلها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، لتعزيز أمن واستقرار المنطقة.

جاء ذلك في مقابلة خاصة مع «كونا» بمناسبة الزيارة الرسمية لسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء الى تركيا .

وقال يلدريم ان جهود سمو الأمير ودولة الكويت ، ساهمت في خفض وتيرة التصعيد في الأزمة الخليجية ، مؤكدا دعم تركيا لتلك الجهود الرامية لإنهاء الأزمة.

واشار الى الجولة الخليجية التي أجراها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان ، والتي شملت الكويت في ال23 وال24 من يوليو الماضي ، حيث تبادل وجهات النظر مع القادة الخليجيين ، وأعرب عن تأييد أنقرة بأعلى مستوى لجهود سمو الأمير لحل الأزمة الخليجية.

واعتبر يلدريم ان تركيا ودولة الكويت تعدان نموذجا مميزا للعلاقات ذات الإرث الثقافي والتاريخي المشترك ، والمبنية على الثقة والاحترام المتبادلين ، بما يخدم مصالح البلدين المشتركة ، مشيدا بمستواها العالي.

ولفت الى الارادة السياسية المشتركة لتعزيز العلاقات بين الدولتين ، بما يضمن التعاون في مجالات جديدة معربا عن اعتقاده بأن الزيارات المتبادلة بين البلدين على أعلى المستويات ، سيكون له الأثر الكبير في تعزيز العلاقات ، فضلا عن الاجتماعات التي تعقد بين لجان الصداقة المشتركة ، بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي .

وأوضح يلدريم ان الاتفاقيات الثنائية والتي تجاوزت الأربعين اتفاقية شكلت قاعدة للعلاقات بين تركيا والكويت ، وأرست الأساس القانوني لها ، داعيا في هذه المرحلة الى تنويع وتعميق العلاقات القائمة والمتميزة بذاتها ، من خلال التركيز على تجديد سبل التعاون الثقافي الرامي الى التقريب بين الشعبين ، جنبا الى جنب مع المجالين السياسي والاقتصادي .

وشدد على ضرورة التعاون في المجال العسكري بين تركيا والكويت ، والاهتمام الجيد به لما لأزمته التطورات الحاصلة في المنطقة.

وأشار يلدريم الى التنسيق الحثيث مع المعنيين في الكويت ، فيما يتعلق بالاستثمار المتبادل في القطاعات الواعدة ، مثل السياحة والصحة والسياحة الطبية والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والزراعة ، ما يقوي الأواصر بين البلدين. وفي هذا الصدد دعا يلدريم الى الاستفادة من الفرص المشتركة بين البلدين لرفع حجم التبادل التجاري الى خمسة مليارات دولار على المدى المتوسط والبعيد لافتا الى ان حجم التبادل التجاري بين تركيا والكويت بلغ 1,287 مليار دولار في عام 2016 وسيكون بنفس القيمة تقريبا في العام الحالي.

أضاف ان عدد الكويتيين الذين زاروا تركيا العام الماضي بلغ 180 الف سائح ، في حين زارها نحو 95 الف كويتي في النصف الأول من العام الحالي ، معربا عن امله في ان يؤدي اعفاء المواطنين الكويتيين من تأشيرة دخول تركيا ، في زيادة أعداد القادمين من الكويت والاستفادة من الفرص السياحية التي توفرها تركيا على أكثر من صعيد ، منها السياحة الطبية والطبيعية والشتوية.

وبين يلدريم ان تركيا اصدرت قرارا من جانب واحد بإلغاء تأشيرة الدخول عن المواطنين الكويتيين ، والذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من 15 أغسطس الماضي ، ما يمكن حاملي جواز السفر الكويتي من دخول تركيا من دون تأشيرة ، مع إمكانية الإقامة لمدد تتراوح بين 90 و180 يوما.

وعزا أسباب تزايد شراء المواطنين الكويتيين للعقارات بتركيا ان الى الثقة والأمان اللذين يميزان تركيا وشعبها ، مشيرا الى ان القوانين والتشريعات التركية الجديدة منحت المواطنين الاجانب ، بمن فيهم الكويتيون الذين يمتلكون عقارات الحصول على اقامة قصيرة المدة ، في حين نصت التعديلات على ترشيح الأجنبي الذي اشترى عقارات بمبالغ معينة للحصول على الجنسية التركية. وشدد على ان بلاده تولي اهمية خاصة لعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي ، وتسعى لتعزيز العلاقات المؤسسية معها على أكثر من مستوى.

وفي هذا السياق أكد يلدريم استمرار جهود بلاده لتنفيذ خطة العمل المشترك التي اقرت في دولة الكويت عام 2010 ، خلال اجتماع الحوار الاستراتيجي الخليجي التركي ، معتبرا دولة الكويت نافذة على الخليج تسعى تركيا الى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية معها ، وتنميتها لتشمل مجالات أخرى أرحب.

الجارالله:

الكويت للعضوية غير الدائمة في مجلس الامن مشيرا الى ان القضايا العربية أصبحت تتصدر الاهتمام الدولي ابتداء من القضية الفلسطينية والأزمة السورية واليمنية والليبية ثم الأوضاع في العراق الشقيق.

واشار كذلك الى التدخلات الايرانية في شؤون الدول العربية ومن ثم قضية «الارهاب» التي أصبحت مصدر قلق يهدد أمن واستقرار مجتمعاتنا.

واعرب الجارالله في هذا السياق عن جزيل الشكر والامتنان لثقة الدول العربية التي دعمت ترشيح دولة الكويت للحصول على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن خلال الفترة (2018-2019).

وأكد أن دولة الكويت سوف تعمل «بكل جهد» للحفاظ على شرف هذه الثقة لتمثيل الدول العربية في مجلس الأمن خير تمثيل والعمل على كل ما من شأنه خدمة المجتمع الدولي وقضايا السلم والأمن الدوليين» داعيا الله «ان يعيننا واياكم» على تحمل هذه المسؤولية الكبيرة.

وأشار الجارالله في كلمته الى مشاركة الاشقاء الفلسطينيين همومهم ومعاناتهم اثر الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة والمستمرة على الحرمات المقدسة والشعب الفلسطيني دون اي اعتبار.

وأكد مجددا التزام دولة الكويت بالقرارين (476 و478) لعام 1980 والقرار 2334 لعام 2016 لالزام اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بوقف سياساتها واعتداءاتها المتواصلة على مدينة القدس الشرقية والمسجد الاقصى المبارك - الحرم القدسي الشريف والتي تشكل انتهاكات جسيمة للقوانين والقرارات الدولية.

وذكر بان اسرائيل مازالت تعمل على حشد الاصوات للوصول الى العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن معربا عن الامل بان تتضافر الجهود العربية لاستبعادها عن الترشح لهذه العضوية «من خلال علاقاتنا الثنائية وعضوية دولة الكويت غير الدائمة في مجلس الأمن».

كما أكد اهمية العمل معا لوضع رؤية مشتركة في كيفية التصدي لعقد القمة الافريقية - الاسرائيلية المقررة في جمهورية توجو في اكتوبر 2017 .

وأوضح الجارالله انه «انطلاقا من حرص دولة الكويت على اعانة الاشقاء في فلسطين لتجاوز معاناتهم وباسم سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح اعلن عن استضافة دولة الكويت للمؤتمر الدولي عن معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاكات القوة القائمة بالاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل على أن يتم عقده خلال الفترة من 12 الى 13 نوفمبر 2017».

وفيما يتعلق بالازمة السورية قال ان اجتماع اليوم يأتي في الوقت الذي تحضر وزارة خارجية كازاخستان لعقد الجولة السادسة من المباحثات السورية في العاصمة (أستانا) المقررة يومي 14 و15 سبتمبر 2017 .

واضاف «ولعل هذه المؤتمرات تبعث الامل في الوصول الى حل سياسي يرضي جميع الأطراف السورية الأمر الذي يعطي فرصة لاستكمال جهود المجتمع الدولي الرامية لانهاء الصراع السوري لاعادة الأمن والاستقرار للاشقاء السوريين».

وجدد في هذا الاطار دعم دولة الكويت لجهود المبعوث الاممي الى سوريا ستيفان دي ميستورا والبدء بعملية الانتقال السياسي وفق مقررات جنيف (1).

واوضح الجارالله في كلمته ان الامة العربية تمر اليوم بكوارث انسانية نتاج الأزمات العربية «مما يتطلب منا ونحن في هذا البيت العربي أن نحتوي هذه الازمات والوقوف على طرق معالجتها».

وحول الأزمة اليمنية نبه الى انها تدخل عامها الرابع دون الوصول الى حل سلمي ينهي الصراع اليمني مضيفا «فمن أجل اعادة اليمن الى سابق عهده على الاطراف اليمنية ان تستأنف المفاوضات في أقرب وقت ممكن والاتفاق على تسوية سياسية مع الحكومة الشرعية وفقا للقرار رقم (2140) لعام 2014 والقرار (2216) لعام 2015 ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية».

كما عبر في هذه المناسبة عن السعادة البالغة لما يشهده العراق من قضاء على براثن ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) مباركا للاشقاء في العراق على تحرير كافة المناطق التي يتمركز فيها هذا التنظيم الارهابي.

وأضاف ان «دول المنطقة لا زالت تعاني من هذا التدخل والذي تمثل مؤخرا في بلادي بما يسمى (خلية العبدلي) الأمر الذي قد انعكس على جهود دولة الكويت في احياء حوار بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران بكل ما يمثله من انعكاس ايجابي على الأمن والاستقرار في المنطقة».

وجدد في هذا الصدد الدعوة لايران للقبول بحل ينهي احتلالها للجزر الاماراتية الثلاث عبر اللجوء للتحكيم باعتباره الأسلم والأمثل لحل أي خلاف.

واشار الجارالله في ختام كلمته الى ظاهرة تنامي «الارهاب» التي عانى منها الجميع مؤكدا موقف دولة الكويت في دعم مساعي التحالف الدولي في القضاء على هذه الظاهرة البغيضة وتطلعها لان يتمكن المجتمع الدولي من هزيمة «الارهاب» وتخليص العالم من شروره».

وكان الجار الله قد اعرب في بداية كلمته عن جزيل الشكر لوزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عبدالقادر مساهل رئاسته الدورة السابقة لمجلس جامعة الدول العربية بحكمة واقتدار.

الجبري:

قضائية نهائية لمصلحة بلدية الكويت. مؤكدا انه لن يألو جهدا في دعم وتعزيز الكوادر القانونية في كل ما يسهم بتطوير عملهم من الناحية الإدارية والفنية.

وشدد على ضرورة تقديم كل سبل الدعم والتسهيلات للكوادر الوطنية في المجال القانوني ، إلى جانب مساواتهم بمحامي إدارة الفتوى والتشريع ، وهو ما يسعى إلى تحقيقه في المرحلة المقبلة.

المرزوق :

اضاف ان القرار المتعلق بشأن الخفض تتخذه اللجنة الوزارية المعنية ، بناء على دراسة النتائج خلال الفترات السابقة ، موضحا أن من الممكن ان تطلب اللجنة الوزارية من لجنة مراقبة الخفض المنبثقة عنها إصدار توصيات بهذا الشأن ، كما حدث سابقا وكان قرار تمديد الإنتاج «لكن في الوقت الراهن لم تطلب منا اللجنة الوزارية إصدار توصيات بشأن تمديد جديد أو تعميق خفض الإنتاج».

وأفاد بأن زيارة الوزير الفنزويلي إلى الكويت جاءت لتبادل الآراء والتباحث ، حول مدى التزام الدول بقرار الخفض ، وتطورات الأسواق خلال الفترة السابقة خصوصا ، في أعقاب الإعاصير التي ضربت الولايات المتحدة وأثرها على المخزون الأمريكي.

ولفت إلى أن اجتماع اللجنة المقبل سيكون في الثاني والعشرين من شهر سبتمبر الجاري ، وستقوم لجنة مراقبة الخفض ببحث التقرير الذي تصدره اللجنة الفنية المنبثقة عن لجنة خفض الإنتاج وستأخذ بهذه التوصيات.

وذكر الوزير المرزوق أن اللجنة حرصت على الاتصال ، واستدعاء بعض الدول مثل ليبيا ونيجيريا لبحث التعديلات في كمية إنتاجهم النفطي وما إذا كانوا وصلوا إلى معدلات تستدعي انضمامهم إلى اتفاق خفض الإنتاج.

وقال الوزير المرزوق إنه لا يتوقع خروج أي توصيات أو العمل بسيناريوهات محددة قبل شهر يناير المقبل ، وحتى في الاجتماع الوزاري المقبل ، «لأننا مازلنا في الشهر الثاني فقط من فترة تمديد اتفاق الخفض والبالغة تسعة أشهر وتنتهي في مارس المقبل».

من جانبه قال وزير النفط الفنزويلي يولوجيو دلبينو إنه منذ نحو خمسة عشر يوما يقوم بزيارة عدد من الدول المؤثرة المشاركة في اتفاق خفض الإنتاج لتقييم الأداء ، ومدى الالتزام بالاتفاق وخلال الفترة المقبلة مؤكدا أهمية الكويت دولة منتجة ورئيسة للجنة مراقبة خفض الإنتاج.

وشدد دلبينو على أن اتفاق خفض الإنتاج هو اتفاق تاريخي ، حيث يبلغ إجمالي إنتاج الدول المشاركة فيه نحو 50 مليون برميل يوميا مما يعادل تقريبا نصف إنتاج العالم.

وأكد ضرورة مصداقية الدول المشاركة في الاتفاق ليكون هناك محاولات جادة للوصول للسعر العادل ، وأن أهم ما تم الحديث فيه مع الوزير الكويتي هو أهمية الالتزام بالاتفاق.

وشدد على الوقوف بحزم ضد عمليات المضاربة التي تحاول أن تتدخل في تحديد الأسعار سواء بإشاعة الأخبار غير الدقيقة ، أو بث التوقعات غير الصحيحة وخلق حالة من عدم الاستقرار ، وهذا كله غير صحيح «وأخطر ما نواجهه هي المضاربة وآثارها».

الأشغال :

الحصان ، ان الوزارة تمكنت من فتح عدد من التحويلات ، بعد إزالة الجسر الحديدي على طريق جمال عبدالناصر ، لضمان انسيابية الحركة المرورية لطلبة الجامعة والكليات.

وقال الحصان في مؤتمر صحفي ، عقب اجتماع ضم كلا من وزارتي الاشغال والداخلية وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، لمناقشة استعدادات استقبال العام الدراسي الجديد ، ان الوزارة بلغت مراحل متقدمة من تنفيذ مشاريع الطرق الكبرى ، التي تشرف على إنجازها ، حيث قطعت شوطا كبيرا في مشروع طريق جمال عبد الناصر وطريق الجهراء ، مبينا ان نسبة الإنجاز في مشروع طريق الجهراء بلغت 93 في المئة ، في حين بلغت النسبة في طريق جمال عبدالناصر 84 في المئة.

واشار الى تعاون وزارة الاشغال مع الادارة العامة للمرور الدائم ، لمتابعة الحركة المرورية ، والعمل على إيجاد الحلول للاختناقات المرورية ، داعيا جميع الجهات القريبة من المشاريع التي تنفذها الاشغال الى التعاون ، والتنسيق للاسراع في إنجاز تلك الاعمال التي من شأنها الإسهام في تسهيل الحركة المرورية.

من جانبه اكد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور بالإنابة اللواء فهد الشويع ، استعداد الوزارة عبر قطاعاتها المختلفة للعام الدراسي الجديد ، لتفادي الاختناقات والازدحامات المرورية في الطرق.

واوضح الشويع ان الوزارة وضعت نحو 69 كاميرا مرتبطة بغرفة التحكم لمتابعة الحركة المرورية على التقاطعات ، مؤكدا حرص الوزارة على استخدام التكنولوجيا واستغلالها في تنظيم الحركة المرورية من اجل انسيابية الحركة على مختلف الطرق.

من ناحيته اشاد الأمين العام المساعد لشؤون إدارة المرافق والأمين العام للجامعة بالإنابة الدكتور آدم الملا ، بالدور الذي تقوم به وزارة الاشغال لتطوير شبكة الطرق ، خصوصا المحيطة بالجامعة والكليات في منطقة الشويخ.

وأكد حرص الوزارة على اطلاع الادارة الجامعية على كافة المراحل التي تقوم بتنفيذها خطوة بخطوة ، واهتمامها بوضع البرامج التوعية لمشاريعها التي تعمل على تنفيذها ، لافتا الى ان جميع الجهات والمؤسسات الحكومية تعمل وفق نهج الفريق الواحد لما يخدم المصلحة العامة ويساهم في تطوير الخدمات.

واشار الى ان عدد الطلبة يصل الى أكثر من 10 آلاف طالب ، اضافة الى ما يقارب 2000 إداري وعضو هيئة تدريس يستخدمون مداخل ومخارج الجامعة ، مبينا ان هذا العدد الكبير يحتاج إلى توجيه وتوعية بما يستجد من أعمال.

بدورها قالت نائب المدير العام للتخطيط والتنمية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي الدكتورة فاطمة الكندري ، ان الهيئة عملت على تغيير جدول المحاضرات ، بحيث يسهم في تقليل أعداد الطلبة وتوزيعهم بشكل مناسب لتجنب الإزدحامات المرورية التي تحدث في بداية كل عام دراسي.

حليمة

والعمل الجاد ، وبذات الشغف والالتزام ، أنا رئيسة للجميع».

وتنتمي حليمة يعقوب، وهي مسلمة، لأقلية الملايو التي قررت سنغافورة أن تكون الرئاسة هذه المرة من نصيبها ، بهدف تعزيز الشعور بالتعدد الثقافي والعرقي، علما أن منصب الرئاسة هو منصب شرفي إلى حد بعيد.

وقالت مراسلة «بي بي سي» في سنغافورة إنه وبالرغم من التوقعات الكبيرة بوصول حليمة يعقوب «63 عاما» إلى الرئاسة، إلا أنها ستبدأ منصبها الجديد وسط كثير من الجدل وذلك لعدة أسباب أولها «تعيينها بدلا من انتخابها» رئيسة للبلاد ، كما عبر عنه كثيرون من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

وبموجب قواعد الترشح فقد تأهلت حليمة يعقوب تلقائيا للمنصب ، نظرا لخبرتها كرئيسة سابقة للبرلمان لأكثر من ثلاث سنوات ، في حين قالت إدارة الانتخابات إن الذين من المرشحين الأربعة الآخرين ليسوا من الملايو ، بينما لم يحصل مرشحان آخران على الموافقة بالتأهل ، للمنافسة على المنصب.

ووجهت انتقادات عدة للقواعد «الصارمة» المتبعة عند الترشح لمنصب رئيس البلاد ؛ حيث قالت جمعية حقوق المرأة للعمل والأبحاث «AWARE» ، في بيان ، إنها كانت تأمل بـ «بذل مزيد من الجهود لتحسين فرص كل نساء سنغافورة في المشاركة السياسية».

وأضاف البيان: «مع الأسف، لم تعكس الإجراءات التي وصلت من خلالها حليمة يعقوب إلى الرئاسة آمالنا.»

وكان يوسف اسحق آخر شخص من أقلية الملايو يشغل هذا المنصب بين عامي 1965 و1970 ، وهي أولى سنوات الاستقلال بعد اتحاد قصير الأمد مع ماليزيا ، بينما كانت السلطة التنفيذية في يد لي كوان يو أول رئيس وزراء لسنغافورة.

وتعد سنغافورة الواقعة جنوب شرقي قارة آسيا واحدة ، من أغنى البلاد في المنطقة ، وأكثرها استقرارا من الناحية السياسية.

العبادي :

صحفي بمدينة الناصرية جنوبي العراق ، «ان وحدة البلاد امر اساسي وان العراق يكون اقوى بوحدته ، وبالتالي نرفض اي دعوات لتقسيم البلد او اضعافه» ، وذلك في اشارة منه الى استفتاء من المقرر ان يجريه اقليم كردستان العراق في وقت لاحق من الشهر الجاري ، بشأن الانفصال عن بغداد.

أضاف العبادي «لن نسمح لقسم من السياسيين بتقسيمنا ، واضاعة فرصة التعاون لتحقيق مصالح الشعب» ، لافتا الى وجود اشارات ايجابية واخرى سلبية في ملف الاستفتاء على استقلال الاقليم ، ومحذرا من ان «التصعيد الكلامي قد يؤدي الى كوارث كبيرة في البلاد ، مشابهة لما حصل في بلدان اخرى انتهى بها الوضع الى الاحتراب الداخلي».

واكد ان حكومته تحترم تطلعات جميع المواطنين بما فيهم الاكراد وتسعى الى حل جميع المشاكل العالقة بالحوار والتفاهم «فقط» ، لكن دون سياسة فرض الامر الواقع وتحديد المصير دون مشورة الشركاء.

وكان البرلمان العراقي قد اعلن امس الأول الثلاثاء ، رفضه لاستفتاء الاقليم ، داعيا العبادي الى التحرك لمنع الاستفتاء بالطرق الممكنة .

«الوزاري العربي» :

عن استخدام القوة أو التهديد بها.

وطالب المجلس ايران بالكف عن الأعمال الاستفزازية، التي من شأنها ان تقوض بناء الثقة وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد مجددا على ادانة الاعتداءات التي تعرضت لها سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد، وتحميل ايران مسؤولية ذلك ومطالبتها بالالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا الشأن لاسيما اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1963.

واستنكر تصريحات المسؤولين الايرانيين التحريضية والعدائية المستمرة ضد الدول العربية، مطالبا الحكومة الايرانية بالكف عن هذه التصريحات والأعمال الاستفزازية ووقف الحملات الاعلامية ضد الدول العربية باعتبارها تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

ودعا ايران الى الكف عن السياسيات التي من شأنها تغذية النزاعات الطائفية والمذهبية، والامتناع عن دعم الجماعات التي تؤجج هذه النزاعات في دول الخليج العربي، مطالبا الحكومة الايرانية بايقاف دعم وتمويل الميليشيات والأحزاب المسلحة في الدول العربية.